التعاون الإقتصادي
بين
المملكة الأردنية الهاشمية
والجمهورية الفرنسية

إعداد

الدكتور مصطفى الصالح

مدير المشروع

الدكتور أحمد قاسم الأحمد

الناشر

مركز الدراسات الدولية

الجمعية العلمية الملكية

عمان ـ الأردن

١٩٩٤

تم إعداد ونشر هذه الدراسة بدعم من مؤسسة فريدريك إيبرت الألمانية (FES)

Bibliothek Friedrich-Ebert-Stiftung Bonn

A 95 - 00277

حقوق النشر محفوظة

نشـــرت في أيار (مايو) ١٩٩٤م

مركز الدراسات الدولية

الجمعيـــة العلمية الملكية

ص . ب ٩٢٥٨١٩

عمـــان ـ الأردن

هاتف ٨٤٤٧٠١ (٩٦٢٦)

تلكس ٢١٢٧٦

فاكس ٨٤٤٨٠٦ (٩٦٢٦)

طبعت في مطابع الجمعية العلمية الملكية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية في الأردن : ١٩٩٣/٣/١٧٨

رقم النشرة في مركز الدراسات الدولية : ٤ ـ ١٩٩٤ (١٥)

المحتويات

الصفحة

فهرس المحتويات ٣

تقديم ٥

كلمة شكر ٧

خلاصة ٩

ABSTRACT ١١

المقدمة ١٣

الفصل الأول

العلاقات السياسية بين الأردن وفرنسا

١ – ١ العلاقات السياسية ١٧

١ – ٢ نظرة مستقبلية على العلاقات السياسية بين الاردن وفرنسا ٢٠

الفصل الثاني

العلاقات الاقتصادية بين الاردن وفرنسا

٢ – ١ مقدمة ٢٥

٢ – ٢ العلاقات الاقتصادية ٢٩

٢ – ٢ – ١ العلاقات التجارية ٢٩

٢ – ٢ – ٢ الشركات الفرنسية التي عملت وتعمل في الاردن ٣٢

٢ – ٢ – ٣ السياحة ٣٤

٢ – ٢ – ٤ تنفيذ المشاريع ٣٦

٢ – ٣ المساعدات الفرنسية الثنائية للاردن ٣٨

٢ – ٣ – ١ آلية تقديم المساعدات الفرنسية الثنائية ٣٩

٢ –٣ – ٢ المساعدات الرأسمالية (القروض) ٤٠

٢ –٣ – ٣ المساعدات الثقافية والعلمية والتقنية ٤٦

الفصل الثالث

التعاون في مجال الإعلام

٣ - ١ مقدمة ٤٩

٣ - ٢ التعاون في مجال البث الإذاعي ٥٠

٣ - ٣ التعاون في مجال البرامج والتدريب والبث التلفزيوني ٥١

الفصل الرابع

النظرة المستقبلية للعلاقات الأردنية الفرنسية والتوصيات

٤ - ١ النظرة المستقبلية ٥٧

٤ - ٢ التوصيات ٥٩

- الملاحق ٦٥

- المراجع ٦٩

تقديم

يهدف مركز الدراسات الدولية في الجمعية العلمية الملكية الذي تم انشاؤه في نيسان ١٩٩٢ الى إجراء الدراسات حول التجمعات الإقتصادية الدولية والإقليمية والتي لها علاقة مع الأردن لتعريف المهتمين ومتخذي القرارات بالأوضاع الإقتصادية السائدة في تلك التجمعات ودولها ومدى علاقتها وتأثيراتها على الأردن ، إضافة الى إعداده للبحوث المتعلقة بأهم القضايا التي تؤثر على الإقتصاد الأردني . وصدر حتى الآن دراسات تناولت بعض الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والتاريخية المتعلقة بالشعوب الإسلامية في الإتحاد السوفيتي (سابقا) ، البطالة في الأردن : أبعاد وتوقعات ، مياه الري والزراعة في وادي الأردن : إمكانية زراعة محاصيل بديلة والعلاقات الاقتصادية بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية المانيا .

وتأتي الدراسة الحالية بعنوان «العلاقات الإقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الفرنسية» واحدة من مجموعة الدراسات التي تناولت العلاقات الإقتصادية بين بلدان المجموعة الأوروبية والأردن ، والجزء الثاني الخاص بالعلاقات الاقتصادية بين المجموعة الاوروبية ككل والاردن .

ويؤكد إصدار هذه الدراسة على روح التعاون المتبادل بين مؤسسة فريدريك ايبرت (FES) والجمعية العلمية الملكية / مركز الدراسات الدولية، هذا التعاون الذي تم البدء به منذ عام ١٩٨٤م مع دائرة البحوث الإقتصادية في حينه ، واستمر بنمو مطرد حتى الآن .

ويضع مركز الدراسات الدولية خبراته ونتاجه العلمي في خدمة الباحثين والمخططين ومتخذي القرار والمهتمين بالشؤون الإقتصادية والتعاون الدولي داخل الأردن وخارجه ، آملين أن تكون هذه الدراسة مساهمة متواضعة في هذا المجال .

ويسر المركز أن يرحب بأي نقد بناء يتعلق بالدراسة للإستفادة منها في الدراسات اللاحقة .

رئيس الجمعية العلمية الملكية

د . هاني الملقي

كلمة شكر

أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من وزارة التخطيط التي اتاحت لي الفرصة بالحصول على المعلومات المطلوبة لاعداد هذه الدراسة والى السفارة الفرنسية في عمان وأخص بالذكر السيد دوجير/الملحق التجاري الفرنسي ، والى السيدة أنييس روماتيه الملحق الثقافي في السفارة الفرنسية والى كل الزملاء في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الذين ما بخلوا بعطائهم لاخراج هذه الدراسة وأخص بالذكر الزملاء في وزارة الاعلام والسيد جميل جبر من وزارة السياحة . كما أتقدم بالشكر الى السيد أحمد قاسم عبيد من مركز الدراسات الدولية ، على جهده القيم لطباعته الدراسة .

د . مصطفى الصالح

خلاصة

تعتبر العلاقات الاردنية الفرنسية علاقات مميزة على مختلف المستويات السياسية منها والاقتصادية . رسخ هذه العلاقات الاتصالات المستمرة بين القيادة السياسية في كلا البلدين ودعمهما لمباديء الشرعية الدولية وحقوق الانسان . كما ساهمت فرنسا في تمويل العديد من مشاريع التنمية في الاردن في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وصناعة الاسمدة والطاقة وغيرها .

على الرغم من كون المساعدات الخارجية الثقافية والفنية محكومة بدوافع نشر الثقافة واللغة الفرنسية . والمساعدات الرأسمالية محكومة بدوافع تجارية ، الا ان فرنسا قدمت مساعدات استثنائية للأردن على شكل قروض ميسرة لدعم ميزان المدفوعات بعد أزمة الخليج . كما أن فرنسا اتخذت بعض الخطوات الايجابية من خلال دعم الاردن في نادي باريس وجدولة بعض الديون المستحقة لفرنسا . كما اتخذت بعض القرارات الايجابية في تأجيل بعض الالتزامات المالية الاخرى والمستحقة على الاردن . الا ان العلاقات التجارية بين البلدين هي علاقات من طرف واحد . وهي ظاهرة طبيعية لعلاقات دولة صناعية كبرى كفرنسا ودولة نامية كالأردن . وان هذه الظاهرة يمكن معالجتها من خلال مساعدات رأسمالية استثنائية تساعد الاردن على الوفاء بالتزاماته .

تطورت العلاقات الثقافية بين الاردن وفرنسا خلال العقد

الاخير وخاصة بين المؤسسات العلمية في كلا البلدين . وازدادت الاتصالات والتعرف على الامكانات المتاحة فيهما . كما أن العلاقات الاردنية الفرنسية في المستقبل المنظور يمكن ان تتطور وتتسع اذا ما أخذت هذه الامكانات بعين الاعتبار لدى اصحاب القرار في كلا البلدين . فرنسا كدولة عظمى على المستوى السياسي والصناعي والتجاري والتقني ، والاردن كدولة نامية لها موقعها المميز في المنطقة ويتوفر فيها الاستقرار السياسي والقوى البشرية الماهرة والبنية التحتية المتكاملة مدعومة بقيادة سياسية حكيمة ، يمكن ان يقوما بدور فعال وكشركاء في عملية التنمية على المستوى المحلي والاقليمي اذا ما اخذتا بعين الاعتبار بعض التوصيات التي وردت في هذه الدراسة .

ABSTRACT

French-Jordanian relations are considered as a recognized relations at all political and economic levels. These relations have been strengthened through the continues contacts at the highest level and by their believe in the international legitimacy principles as well as human right. France has contributed positively in financing Jordanian development projects, especially in the fields of telecommunications, fertilizers industry, energy and others

As well as this, the French cultural and technical foreign aid is motivated by spreading French culture and language and capital assistance by commercial motives. France has provided Jordan with exceptional capital assistance in the form of soft loans for balance of payments support after the Gulf Crisis. Also France has taken positive action through supporting Jordan's debt rescheduling at the Paris Club. Moreover the French Government exerted good efforts toward postponing some Jordanian debts for some French financial institutions.

The commercial relations between Jordan and France is almost a one way track. Of course it is a normal thing especially in the case of an Industrial country like France and a developing country like Jordan. This situation could be accommodated through exceptional financing to assist Jordan to comply with its commitments.

Cultural cooperation between Jordan and France during the last decade, especially between the scientific institutions in both countries, have been developed. Also, contacts have taken place to identify areas with potential. This cooperation could be developed and improved if this potentiality is taken into consideration on the part of France as a big power industrially, politically, commercially and scientifically, and Jordan as a developing country with a special geographic location in the area in addition to the political stability and skilled labor force as well as the complete infrastructure. With all these Jordan and France could be good partners in development, locally and regionally.

المقدمة

إن الإستقرار السياسي والإجتماعي لهو ثمرة من ثمار التنمية في المجالات المختلفة . وإن كثيرا من الدول النامية تعاني وتواجه الصعوبات الجمة للوفاء بالتزاماتها التنموية الإقتصادية والإجتماعية بسبب عجز مواردها الذاتية عن تمويل مثل هذه الإلتزامات . كما أن انقسام العالم الى عالم غني متقدم وآخر فقير مستهلك واتساع الهوة بين هذين العالمين عاما بعد عام لينذر بانتشار الفقر والتضخم والبطالة التي تؤدي بالتالي الى زعزعة اوضاع العالم الأخير الإقتصادية والإجتماعية .

إن على الدول الغنية التزامات تجاه الدول النامية سواء بحكم علاقاتها السياسية أو التقليدية او الاستعمارية القديمة او نتيجة لكوارث وازمات دولية . وان هذا لا يتم من خلال تقديم المساعدات في ظرف طارىء او تقديمها بدافع من الدوافع غير دافع التنمية والرفاه الاجتماعي . بل يتم من خلال مساعدات فعالة تساعد هذه الدول على مساعدة نفسها وتوزيع عادل لمصادر الدخل سواء أكان مصدرها من التجارة أو العمل أو حركة رؤوس الأموال او المصادر الطبيعية .

لقد وفرت الاردن كدولة نامية لشعبها الاستقرار السياسي والاجتماعي رغم الظروف القاسية التي مرت بها . كما ارست قواعد الديمقراطية وحقوق الانسان . وايدت وطالبت بالسلام العادل والشامل لشعوب المنطقة . كل هذه الاعباء تزامنت مع برنامج

تصحيحي لاقتصاده الوطني على الرغم من آثار الازمات الدولية السلبية التي أثرت عليه منذ أزمة الخليج . هذا البرنامج الذي نتج وينتج عنه تكاليف اقتصادية واجتماعية تعمل الحكومة بشكل دؤوب في معالجتها لتقف من جديد وتأخذ دورها الفعال في المنطقة على المستوى المحلي والإقليمي .

إن فرنسا التي تعد القوة الصناعية الخامسة في العالم تلعب دورا هاما وبارزا في العلاقات الدولية بفضل المسؤوليات التي تضطلع بها في اطار التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف . وانها مستمرة في ابراز عبقريتها من خلال ابداع فكري فياض في مجالات الأدب والفكر السياسي والفنون والعلوم والتقنية . كما ابدعت في المجال الصناعي وتعتبر بعض القطاعات الصناعية كقطاع الصناعات الغذائية ، الاتصالات ، صناعة الطيران والفضاء ، السيارات ، صناعة المعادن ، الصناعات الكيميائية والدوائية ، تعتبر من قطاعات الصناعة الفرنسية الافضل اداء . كما تعد فرنسا المصدِّر الرابع على مستوى العالم والمنتج الزراعي الاول في المجموعة الاقتصادية الاوروبية وهي المصدر الاول .

ترتكز المساعدات الخارجية الفرنسية على دوافع تجارية وثقافية . فالمساعدات الرأسمالية تقدم عادة لتمويل بضائع وخدمات فرنسية وتقدم المنح والمساعدات العلمية والفنية بهدف نشر الثقافة واللغة الفرنسية في العالم لتكون على مستوى من اللغة الإنجليزية . ولهذا

السبب نجد المساعدات الفنية الفرنسية دائما تتركز في هذا المجال . فمن ناحية المساعدات الرأسمالية فقد ساهمت المساعدات التي قدمت للأردن في بناء بنيته التحتية خاصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية . أما المساعدات الفنية فتركزت في المجالات العلمية والثقافية واللغات والاعلام . كما أن لفرنسا دورا هاما وفاعلا يمكن ان تلعبه مستقبلا في عملية التنمية الاردنية على المستوى المحلي والاقليمي ايضا وخاصة في مرحلة ما بعد السلام . هذا الدور المدعوم بالعلاقات المميزة بين البلدين على مر السنين بالإضافة الى نقاط الالتقاء على المباديء والاهداف بين القيادة السياسية في كلا البلدين والداعمة للديمقراطية وحقوق الانسان .

في ضوء المعالم والميزات والامكانات التي تم ذكرها ، سنستعرض في هذه الدراسة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها بين الاردن وفرنسا . وكذلك دور فرنسا في مساعدة شعوب العالم الثالث ومن ضمنها الاردن في مجالات عدة . كما سنبين الدور الفرنسي والذي يمكن من خلاله ان تساهم دولة كبرى كفرنسا في عملية التنمية والبناء في الاردن لما فيه خير البلدين والشعبين الصديقين الاردني والفرنسي حاضرا ومستقبلا .

الفصل الأول

العلاقات السياسية بين الأردن وفرنسا

١ - ١ العلاقات السياسية

إن العلاقات السياسية عادة ما تكون مرتبطة بالعلاقات الإقتصادية والتي تؤثر في مسارها . وان قوة الدولة السياسية تنبع من قوتها الاقتصادية ومقوماتها الاخرى . فقبل بحث العلاقات السياسية مع فرنسا فانه لمن الجدير ابراز بعض مقومات الجمهورية الفرنسية والتركيبة السياسية فيها لتوضيح الخطوط العريضة للسياسة الفرنسية الخارجية . فمساحة فرنسا تبلغ حوالي ٥٥١٦٩٥كم٢ . وهي أكثر البلدان الغربية انبساطا (حوالي ربع مساحة المجموعة الاقتصادية الاوروبية) . وتمتلك مناطق بحرية واسعة (مناطق اقتصادية مساحتها ١١ مليون كم٢) . كما يبلغ عدد سكانها حوالي ٥ر٥٧ مليون نسمة .

تتكون الجمهورية الفرنسية من الوطن الام المقسم الى ٢٢ منطقة والى ٩٦ دائرة فضلا عن ٤ دوائر وراء البحار هي (جوادلوب ، مارتنيك ، جويان ، لاريونيون) واربع اراض وراء البحار هي (لولينيزي الفرنسية وكاليدونيا الجديدة ووواليس أي فوتونا والاراضي الجنوبية والقطبية الفرنسية) . وكذلك تجمعات الاراضي ذات الوضع الخاص مثل مايوت وسان بيير اي ميكلون .

يدير دستور عام ١٩٥٨ ، الذي استكمل اثر تعديلات ، مؤسسات الجمهورية الخامسة . ويرأس الدولة رئيس جمهورية منتخب لفترة سبع سنوات عن طريق الاقتراع المباشر . يقوم رئيس الدولة بتعيين رئيس الوزراء ويعين ايضا الوزراء بناء على اقتراح رئيس الحكومة. كما يرأس مجلس الوزراء ويصدق على تعيين منصب قائد الجيوش . يملك الرئيس سلطة حل الجمعية الوطنية ويمارس - في حالة الأزمات الخطيرة - سلطات استثنائية . بينما تحدد الحكومة وتدير سياسة الأمة تحت قيادة رئيس الوزراء الذي يعد مسؤولا أمام البرلمان . ويتألف البرلمان الفرنسي من مجلسين هما : الجمعية الوطنية : وينتخب نوابها بالإقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات . وقد جرت آخر انتخابات في آذار عام ١٩٩٣ (٥٧٧ نائبا) . مجلس الشيوخ : وينتخب اعضاؤه بالاقتراع العام المباشر ويتم تجديد ثلثهم كل ثلاث سنوات (٣٢١ عضوا) .

بالإضافة الى المقومات البشرية والجغرافية والاقتصادية (اول منتج ومصدر اوروبي للمنتجات الزراعية والمصدِّر الرابع في العالم وبناتج قومي اجمالي عام ١٩٩٢ بلغ ١ر٢١٥ مليار دولار امريكي) فان فرنسا هي إحدى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ولعبت وتلعب دورا حاسما في السياسة الدولية . وتملك قوة الردع النووي وتمثل ميزانية الدفاع فيها ١٤ر٣٪ من اجمالي الناتج القومي و ١٤ر٤٪ من ميزانية الدولة .

تعتبر العلاقات السياسية بين الاردن وفرنسا علاقات مميزة ركز دعائمها العلاقة الخاصة التي تربط جلالة الملك الحسين المعظم بفخامة الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران . كما تلتقي فرنسا مع الاردن في كثير من وجهات النظر على صعيد السياسة الدولية وموقف البلدين من الشرعية الدولية وحقوق الانسان والحرية والديمقراطية . ومن المؤشرات العديدة على علاقات الصداقة التي تربط بين البلدين الزيارات المتكررة وعلى مختلف المستويات بين المسؤولين في كل من فرنسا والاردن . حيث قام جلالة الملك الحسين بعدة زيارات لفرنسا وخاصة كلما دعت الحاجة الى وقوف فرنسا مع قضايا الشعوب العادلة والى دعم القضايا العربية في المحافل الدولية وكذلك توطيد العلاقات الاقتصادية من خلال دعم فرنسا للأردن وخاصة الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها اثر ازمة الخليج . وقد كانت آخر الزيارات لجلالة الملك الحسين الى فرنسا في شهر تموزعام ١٩٩٣ . وكانت آخر زيارة لفخامة الرئيس فرنسوا ميتران للأردن في شهر تشرين ثاني عام ١٩٩٢ . هذا بالإضافة الى الزيارات المتكررة لوزراء الخارجية في كلا البلدين للإلتقاء على المباديء العادلة بالنسبة لقضايا المنطقة وخاصة عملية السلام التي تجري حاليا لتحقيق سلام عادل وشامل يضمن الحقوق للجميع ولتنعم به الاجيال القادمة وهو ما أكد ويؤكد عليه جلالة الملك الحسين .

أما الدور الذي يمكن لفرنسا أن تلعبه في السياسة الخارجية وخاصة بالنسبة للأردن ، بحكم مركزها الدولي وحجم العلاقة

الاقتصادية والثقافية والتجارية وغيرها ، فهو دور فاعل اذا ما اخذت فرنسا بعين الاعتبار جميع العوامل والمعطيات الدولية الحالية والمستقبلية ودور الاردن المركزي في عملية السلام بحكم موقعه والاستقرار السياسي والاجتماعي اللذين يتحلى بهما ، مدعومة بقيادته السياسية الحكيمة والتي ما تلكأت يوما في دعم حقوق الشعوب والشرعية الدولية وحقوق الانسان . إضافة الى ما يربط الشعبين الفرنسي والاردني من علاقة ود واحترام متبادلين قائمة على أساس من المصالح المشتركة .

١ - ٢ نظرة مستقبلية على العلاقات السياسية بين الأردن وفرنسا

إن الاستقرار السياسي في الدول النامية هو ملازم وذو علاقة مباشرة بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي كما ذكر آنفا . فالنظام الاقتصادي الدولي يقسم العالم الى عالمين ، عالم غني متقدم وعالم محدود النمو ويعتمد على العالم الصناعي المتطور كمصدر من مصادر موارده المالية . وهذا الاعتماد المستمر يسبب بعض الظواهر الاقتصادية السلبية كالفقر والتضخم والبطالة مما يؤثر بالتالي على الاستقرار السياسي والاجتماعي في هذا العالم .

على الرغم من الانجازات الاقتصادية التي حققها الاردن وبناء بنيته التحتية والتنمية الاجتماعية ، فقد عانى في نهاية الثمانينات من آثار الازمات والظروف الدولية التي حدثت في المنطقة . هذه الظروف حالت دون استمرار عجلة التنمية واثرت على التجارة

الخارجية للأسواق المجاورة وحرمت الاردن من احدى مقومات الدخل القومي الا وهي تحويلات المغتربين الاردنيين . وقام بتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يتطلب كثيرا من التضحيات والدعم من الدول الصديقة وخاصة الصناعية الكبرى لتخطي هذه المرحلة الصعبة وليعود الى خط التنمية المنشود . على الرغم من أن كثيرا من الإجراءات المطلوبة من الاردن لتنفيذ برنامجه الاصلاحي لها آثارها السياسية والاجتماعية والتي يجب اخذها بعين الاعتبار من قبل هذه الدول ومنها فرنسا كشريك تجاري في المنطقة عامة والاردن خاصة . وان أي تردد من قبل الدول الصناعية او الممولة الرئيسية للمشاريع الاردنية سيضع الاردن في موقف حرج وخاصة بالنسبة للعملية السلمية في المنطقة . كما ان انواع التمويل يجب ان تختلف في اهدافها في المرحلة الحالية بالذات . فبدلا من تقديم المساعدات بدافع تجاري يتطلب من هذه الدول ان يتم ذلك على شكل مساعدات استثنائية ، تخفيض الديون المستحقة على الاردن وجدولة البعض الآخر منها .

بالإضافة الى النتائج السلبية التي عانى منها الاقتصاد الاردني بسبب حرب الخليج ، فهناك تطورات سياسية دولية على المستويين الاقليمي والدولي اثرت على اقتصاده ايضا ، ومن هذه التطورات والاحداث التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها دول اوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا . وانخفاض المساعدات الخارجية الدولية للدول النامية من الدول

الصناعية لأسباب منها داخلية ومنها خارجية بسبب التزام هذه الدول لدعم الاصلاح السياسي والاقتصادي في دول اوروبا الشرقية .

ان الاعباء الاقتصادية الملقاة على عاتق الاردن في الظروف الحالية وخاصة حجم المديونية يشكل خطرا على الاستقرار الاقتصادي وبالتالي يؤثر تأثيرا مباشرا على الاوضاع السياسية في المنطقة والذي لا يرغب فيه احد حتى الدول التي استثمرت في تمويل المشاريع خلال الخمسة عشر سنة الماضية . فالضغط السياسي الذي يمارس على الاردن من مختلف الجوانب ، والضغط الاقتصادي الناجم عن تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي ، والحصار على ميناء العقبة وهو شريان الاردن الاقتصادي والسياحي ، اضافة الى الظواهر الاخرى ، كالفقر والبطالة والنمو السكاني وشح الموارد المائية ، كل هذه العوامل والمسببات لجديرة باهتمام الدول الصناعية السبع خاصة والمؤسسات التمويلية الدولية عامة .

ان لفرنسا دورا هاما ، لكونها من الدول التي تتضامن دائما مع الدول النامية من خلال منح المساعدات الخارجية، ومن الدول الصناعية السبع G-7 صاحبة القرار الاقتصادي الذي يعتبر الاساس في الاستقرار السياسي والاجتماعي. هذا الدور يتطلب من فرنسا ان تقف مع الشرعية الدولية العادلة والمتوازنة لضمان حقوق الشعوب في الحرية والحياة والعيش بسلام . كما يمكن لفرنسا،وفي المستقبل المنظور ، أن تقوم ومع المجموعة الاوروبية بدور أكثر فاعلية في

عملية السلام . وان تأخذ بعين الاعتبار دور الاردن المركزي في هذه العملية ، اقتصاديا وسياسيا وتقديم النموذج السياسي لدول المنطقة. كما أنه يؤمل من فرنسا ان تلعب دورا هاما وذلك من خلال استغلال نفوذها داخل اللجنة المشكلة لبحث قضية التعاون الاقتصادي في المباحثات المتعددة الاطراف .

في ضوء المعطيات والاوضاع المذكورة آنفا ، ونظرا لتوافق المباديء بين القيادة السياسية في كلا البلدين ، ودور فرنسا الاقتصادي والسياسي في العالم ، وموقع الاردن الجغرافي في المنطقة ودوره المركزي في عملية السلام ، كل ذلك يشكل اطارا متكاملا للعلاقات السياسية المستقبلية بين البلدين ، وأساسا لتعاون اقتصادي اوثق تتحقق من خلاله المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة والمتوازنة.

الفصل الثاني

العلاقات الإقتصادية بين الأردن وفرنسا

٢-١ مقدمة

تعتبر العلاقات الأردنية الفرنسية في المجال الإقتصادي علاقات مميزة . وقد بدأت هذه العلاقات منذ منتصف الستينات . وقد توطدت هذه العلاقات حيث شملت التعاون في المجال الإقتصادي والفني والثقافي وغيرها من المجالات الأخرى بعد توقيع اتفاقية التعاون الثقافي والفني عام ١٩٦٥ . وتعتبر فرنسا ذات قدرات اقتصادية هائلة حيث بلغ اجمالي الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٩٢ ما قيمته ٢١٥ر١ مليار دولار امريكي . وقياسا بإجمالي الناتج القومي ، فان فرنسا تحتل المرتبة الرابعة على مستوى العالم ، بالإضافة الى كونها القوة الصناعية الخامسة في العالم . وتتولى الشركات الفرنسية تنفيذ اعمال ضخمة في الخارج (المنشآت العامة ، المطارات ، خطوط المترو ، شبكات المياه ، منصات المطارات ، المصانع...) . كما تستخدم المعرفة الفرنسية في قطاع التقنية المتقدمة (الاتصالات السلكية ، الاقمار الصناعية ، الصناعات الإلكترونية ، صناعة الطيران والحاسبات الآلية) فضلا عن حضور المصارف الفرنسية في الخارج .

تبدي فرنسا تضامنا كبيرا مع البلدان النامية وخاصة البلدان

التي كانت تحت الاستعمار الفرنسي ومعظمها في القارة الافريقية . ويظهر ذلك جليا من خلال المعونة التي تمنحها في اطار التعاون الثنائي او الدولي والتي تبلغ ٥٦ر. من اجمالي الناتج القومي الفرنسي . وبهذا تعتبر الدولة الثالثة في العالم من حيث حجم المساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية . كما تركز فرنسا على النواحي الثقافية في تعاملها مع هذه الدول بالإضافة الى العامل التجاري ، حيث أن الدول الصناعية الكبرى تعتمد معايير ودوافع مختلفة عند اتخاذ قرار منح أية مساعدات الى الدول المستقبلة لهذه المساعدات . وأن هناك دولا صناعية تعتمد الدافع الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية وبعضها يعتمد الدافع التجاري والاخر السياسي والاستراتيجي ...الخ . فالطابع العام على دوافع المساعدات الخارجية الفرنسية في مجال المساعدات الرأسمالية يغلب عليه الدافع التجاري . أما بالنسبة للمساعدات الفنية فيغلب عليه الطابع الثقافي .

إن فرنسا ساهمت وتساهم في مشاريع التنمية الاردنية منذ عام ١٩٧٧ . حيث ساهمت مساهمة فعالة في بناء صرح اقتصادي اردني ضخم الا وهو مصنع الاسمدة . بالإضافة الى مساهمتها في تمويل مشاريع في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ، بالإضافة الى أن فرنسا قد ساهمت مساهمة فعالة في دعم الاردن اقتصاديا بعد ازمة الخليج وذلك من خلال تقديم قروض سهلة بهدف دعم ميزان المدفوعات الاردني والذي تاثر تاثيرا كبيرا إثر أزمة الخليج . وقد كان

ذلك ثمرة العلاقات المميزة التي تربط بين القيادة السياسية في كلا البلدين والذي ارسى دعائمها جلالة الملك الحسين المعظم والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران . بالإضافة الى تقديم بروتوكولات مالية (قروض سهلة) لتمويل مشاريع تنموية في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية لتلبية الطلب على هذه الخدمات في السنوات الثلاث الماضية وخاصة بعد انتشار الحركة العمرانية التي نجمت عن عودة المغتربين من دول الخليج .

بالنسبة للمساعدات الفرنسية الثنائية فهي كغيرها من المساعدات الخارجية المحكومة ببعض الدوافع ، حيث ان التعاون الثنائي بين الدول الصناعية المقدمة للمساعدات الخارجية والدول النامية أو على طريق النمو عادة ما يكون محكوما بدوافع مختلفة . فمن هذه الدوافع ، الدافع السياسي ، الاقتصادي ، التجاري والدافع التنموي.فكل واحدة من الدول الصناعية السبع G-7 لها دوافعها الخاصة . ولكن دوافع المساعدات الثنائية الفرنسية فهي عادة ما تكون مبنية على الدافع التجاري ، السياسي والثقافي .

بالنسبة للدافع التجاري ، فان المساعدات الرأسمالية (قروض) تقدم لتمويل بضائع وخدمات فرنسية المنشأ ، أي قروض مشروطة تقدم لتمول العقود او العطاءات التي تحال على شركات فرنسية ، أما الدافع السياسي فان فرنسا تبدي دائما تضامنا كبيرا مع البلدان التي هي على طريق التنمية . وتؤمن بمباديء الحرية وحقوق الانسان

وتدعم الدول التي تحاول بناء قدراتها الذاتية . ويظهر ذلك جليا من خلال المساعدات التي تمنحها لهذه الدول في اطار العلاقات الثنائية او الدولية . كما تحتل فرنسا المرتبة الثالثة على مستوى العالم من حيث حجم المساعدات التي تقدمها . أما الدافع الثقافي فهو الدافع الذي تتميز به المساعدات الفنية والثقافية الفرنسية . وقد أكد ذلك وبشدة رئيس وزراء فرنسا السابق خلال مناقشات في البرلمان الفرنسي حول مشاكل المساعدات الخارجية ككل . حيث بين وبما معناه ان الدفاع عن اللغة الفرنسية ونشرها يجب ان يكون السبب الاساسي للمحافظة على المساعدات الثنائية . وفيما يلي ما ورد على لسان السيد بومبيدو (١) :

« ..... I repeat, for us Frenchmen it is somehow a need to defend the French tongue. This is a Fundamental reason to maintain bilateral aid ».

وبناء عليه ، وبخلاف الدول الناطقة بالفرنسية ، فان هناك ٢٢٠ مليون شخص في العالم قد تعلموا الفرنسية كلغة أجنبية يستخدمونها بشكل منتظم . كما تستقبل منشآت التعليم العالي في فرنسا ١٠٠ر٠٠٠ طالب أجنبي . وتضم المنشآت الثقافية والتربوية الفرنسية في الخارج ١٦٠ مركزا فرنسيا و ٣٨٠ مدرسة تدرس برامجها بالفرنسية . وهناك ٢٧٠٠٠ معلم فرنسي منتشرون في العالم بالإضافة الى معاهد ومؤسسات تعليمية فرنسية أخرى (٢) .

(١) Foreign Aid Effeciency in Jordan1976-1990 Dr. Saleh, M.J-1991.
(٢) نشرة اعلامية فرنسية «هذه فرنسا» السفارة الفرنسية ، عمان ..

وفي هذا الفصل سنستعرض العلاقات الاقتصادية بين الاردن وفرنسا في المجالات المختلفة ، وكذلك المساعدات الثنائية الفرنسية التي قدمت للاردن .

٢ - ٢ العلاقات الاقتصادية

٢ - ٢ - ١ العلاقات التجارية

تحتل فرنسا المرتبة الرابعة في مجال التصدير من بين دول العالم . وقد سجلت التجارة الخارجية الفرنسية أفضل نتائج لها منذ ٢٠ عاما وذلك من خلال تحقيقها ارباحا قدرها ٣٠ر٥ مليار فرنك . وقد حققت الصناعة الفرنسية بصفة خاصة فائضا قدره ٤ مليارات فرنك فرنسي بعد ان كانت قد سجلت خسائر في عام ١٩٩١ قدرها ٣٤ مليار فرنك فرنسي . أما الفائض بالنسبة للصناعات الغذائية فهو مستقر عند رقم ٥٣ر٢ مليار فرنك فرنسي . بينما انخفضت قيمة الواردات من الطاقة بنسبة ١٥٪ بالمقارنة بعام ١٩٩١ . وأهم عملاء فرنسا التجاريين هم شركائها في السوق الاوروبية المشتركة (٦١ر٤٪) يورد هؤلاء (٦٠٪) من واردات فرنسا (٣) .

بالنسبة للعلاقات التجارية بين الأردن وفرنسا فهي في الواقع علاقة من طرف واحد . أي أننا لا نستطيع أن نقارن او نبحث في ميزان تجاري بين دولة صناعية كبرى كفرنسا ودولة استهلاكية

(٣) نشرة عن الاقتصاد الفرنسي «هذه فرنسا» .

كالاردن . فقد بلغت مستوردات الاردن من فرنسا خلال الاعوام ١٩٨٥-١٩٩٣ حوالي ٥٦١ر٧ مليون دينار اردني بينما بلغت الصادرات الاردنية لنفس الفترة حوالي ٤٣ مليون دينار . أي أن نسبة الصادرات الاردنية الى فرنسا الى نسبة المستوردات الاردنية من فرنسا لا تتجاوز نسبة ٦ر٧٪ . والأهم من ذلك أن الصادرات الاردنية في انخفاض مستمر بينما المستوردات هي بارتفاع . كما أن هذه الصادرات في عام ١٩٩٢ تكاد لا تذكر مقابل ٧٨ مليون دينار كمستوردات . حيث تم استيراد ما يزيد عن ٣٢٥ سلعة من فرنسا عام ١٩٩٢ ، منها حوالي ٢٦ سلعة تزيد قيمتها عن (٥٠٠) الف دينار (ملحق رقم ١) . أما الصادرات في نفس العام فلم تتجاوز ستة سلع (ملحق رقم ٢) . كما تشكل المنتوجات الغذائية ٢٣٪ من المستوردات الاردنية من فرنسا ، والزراعية ٢٥٪ ، والمواد الخام ٢٥٪ ، والسيارات والمركبات ١٠٪ ، والبضائع التجارية ١٧٪ .

ولبيان حجم التجارة بين البلدين خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٣ نورد الجدول التالي (٤) :

(٤) دائرة الاحصاءات العامة /عمان.

المستوردات والصادرات الاردنية من والى فرنسا خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٣

(بالمليون دينار)

السنة	المستوردات الأردنية من فرنسا	الصادرات الأردنية الى فرنسا	العجز او الفائض
١٩٨٥	٩ر٣٣	٣ر٥	-٦ر٢٨
١٩٨٦	٢ر٣٣	٧ر٠	-٢ر٢٦
١٩٨٧	٢ر٣٤	٢ر٥	-٠ر٢٩
١٩٨٨	٧ر٣٩	٣ر٧	-٠ر٣٦
١٩٨٩	٩ر٧٢	٣ر١٠	-٦ر٦٢
١٩٩٠	٩ر٩٧	٦ر٠	-٩ر٩١
١٩٩١	٦ر٧٣	٢ر٣	-٤ر٧٠
١٩٩٢	٨ر٧٨	٩ر٠	-١ر٧٧
١٩٩٣	٥ر٩٨	١ر٤	-١ر٩٧

وأهم المستوردات الاردنية من فرنسا فهي : أجزاء وقطع منفصلة للطائرات ، أجزاء وقطع منفصلة ولوازم السيارات ، قطع وأجزاء التلفزيونات ، الواح وصفائح من حديد او صلب ، مراجل واجهزة مشعة للحرارة للتدفئة المركزية ، طيور ودواجن مذبوحة طازجة او مبردة او مجمدة ، الاجبان ، الشعير ، الروائح العطرية ، زيوت تشحيم ومواد تشحيم والأدوية للطب البشري .

أما أهم الصادرات الاردنية فهي أملاح البوتاس الطبيعية الخام .

من خلال نظرة تحليلية للميزان التجاري للعام ١٩٩٢ وبعد الأخذ بعين الاعتبار العطائين المحالين على شركتين فرنسيتين ، والممولين

من خلال قرضين تم تقديمهما عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣ بقيمة ١٦٣ مليون فرنك فرنسي لتمويل مشروعي المحطة الارضية /بقعة ٤ ، ومحطتي غاز توربينيتين في رحاب / محافظة اربد ، فان المستوردات الاردنية ستصل عام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٥ بما يعادل ١٢٠ مليون دينار كل عام . إضافة الى بعض العقود المتوقع احالتها على شركات فرنسية خلال هذين العامين ، وخاصة أن هناك بروتوكولا ماليا بقيمة ٨٠ مليون فرنك فرنسي تجري المفاوضات بشأنه حاليا لتمويل بعض المشاريع في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع المياه وغيرها . وازاء هذا الوضع ، فان تقديم قروض بشروط ميسرة لتمويل مستوردات اردنية من فرنسا خلال العامين القادمين على غرار البروتوكولين الماليين الموقعين عام ١٩٩٠ و عام ١٩٩١ لهو أمر يستدعي النظر فيه بجدية لدعم ميزان المدفوعات الاردني خلال الاعوام ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ .

٢-٢-٢ الشركات الفرنسية التي عملت وتعمل في الأردن

خلال فترة السبعينات كان للشركات الفرنسية حضورا بارزا في كل من سوريا والعراق ، وبدأت منذ ذلك الفترة بالدخول للسوق الأردني . وقد نجحت باختراق هذا السوق من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الكبيرة ، كمشاريع الفنادق والمستشفيات من خلال شركة Fougerolle ، ومجمع الاسمدة من خلال شركة Spie ، ومشروع شبكة الهواتف من خلال شركة CIT Alcatel ، والمعدات العسكرية من خلال

شركات Dassault و Thomson بما في ذلك الطائرات والإيرباص (٥) .

والجدير بالذكر أنه في عام ١٩٩٠ ومن خلال صفقة طائرات فرنسية فان الصادرات بلغت آنذاك ٢٩٩ مليون دينار اردني . وان هذا الرقم لم يدخل في الميزان التجاري المذكور آنفا . كما أن المنتوجات الفرنسية اصبح لها حضورا مميزا في السوق الاردني من خلال ٣٠٠٠ ممثل اردني للشركات الفرنسية في الاردن . كما ان الشركات الفرنسية قد فتحت مؤخرا عدة مكاتب لها في عمان ، حيث بلغ عدد هذه المكاتب ٣٣ مكتبا لغاية الآن ، وهذه المكاتب هي على الشكل التالي (٦) :

١٠ مكاتب إقليمية
١٢ مكاتب كفروع لشركات
٠٦ على شكل شركات مشاركة (اثنتان منها شركات تأمين)
٠٥ مكاتب وفود فنية

كما أن هناك نشاطات تجارية مشتركة تمت خلال العامين الماضيين نذكر منهما بعثة الغرفة التجارية العربية الفرنسية للأردن، والمعرض الفرنسي للأجهزة الصحية والمعرض الفرنسي لتقنيات المياه وبالمقابل «اليوم الاردني» في باريس والندوة الخاصة بجمعية رجال الاعمال الاردنيين في باريس . وتشكل مثل هذه

(٥) الملحق التجاري الفرنسي /عمان .
(٦) الملحق التجاري الفرنسي /عمان .

اللقاءات فرصا لتبادل المعرفة على القدرات التجارية بالنسبة للقطاع الخاص في كلا البلدين .

٢-٢-٢ السياحة

تحتل السياحة الفرنسية للأردن المرتبة الرابعة من بين الدول الاوروبية بعد كل من ايطاليا ، المملكة المتحدة ، والمانيا . وقد بلغ عدد السياح الفرنسيين الذين قدموا للأردن عام ١٩٩٣ حوالي ١٦ر٧٩٥ سائحا . كما بلغ مجموع السياح الفرنسيين خلال الاعوام الخمسة ١٩٨٩ -١٩٩٣ حوالي ٦٠ر٢٨٣ سائحا مقارنة مع عدد السياح الذين قدموا من الدول الثلاث المذكورة والذي بلغ ٩٨ر٦٨٠ ، ٩٢ر٥٤٠ ، ٩١ر٨٧٩ سائحا على التوالي (٧) ، وفيما يلي نبين عدد السياح الفرنسيين الذين قدموا للأردن حسب كل سنة :

السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
عدد السياح	١٥٦١٠	١١٢٤٤	٥٣٥٩	١١٢٧٥	١٦٧٩٥

ويلاحظ ان عدد السياح الفرنسيين الذين قدموا للأردن قد انخفض انخفاضا حادا عام ١٩٩١ بسبب حرب الخليج . ثم عاد للارتفاع في السنتين التاليتين لذلك . كما شكلت السياحة الفرنسية للاردن نسبة ٥ر١٠٪ من مجموع السياحة الاوروبية للاردن خلال الفترة المذكورة . وبما أن معدل مدة الإقامة للسياح الفرنسيين في الاردن

(٧) وزارة السياحة . عمان / الاردن .

تقدر بخمس ليال وحسب تقديرات وزارة السياحة الاردنية ، وان معدل تكاليف كل ليلة هو (١٢٠) دولار ، فان حصيلة ما يكون قد انفقه السياح الفرنسيين خلال الخمسة أعوام الماضية يقدر بحوالي (٢ر٣٦) مليون دولار . ويشكل هذا الرقم مساهمة لا بأس بها في الدخل القومي . ولكن السياحة الفرنسية للاردن ، وعلى الرغم من ذلك ، فانها ليست بالمستوى المطلوب . ويعود السبب في ذلك الى بعد المسافة مقارنة مع ايطاليا التي تحتل المرتبة الاولى من بين الدول الاوروبية من حيث عدد السياح القادمين الى الاردن . والى انعدام الترويج السياحي المطلوب في فرنسا من قبل وزارة السياحة الاردنية ، بالإضافة الى ان السائح الايطالي واهتمامه بالسياحة الدينية والاثرية أكثر اهتماما من غيره .

لتشجيع السياحة بين البلدين ولجذب عدد أكبر من السياح الفرنسيين للأردن يتطلب جهدا مشتركا من قبل الطرفين ، فبالنسبة لوزارة السياحة الاردنية فعليها اتخاذ خطوات وبرامج لترويج الاماكن السياحية الاثرية منها أم العلاجية وبالتعاون مع الجهات الفرنسية المعنية . وبما أن فرنسا تروج لثقافتها ولغتها الفرنسية في الاردن سواء من خلال ادخال برامج اللغة الفرنسية في المدارس الاردنية وتقديم الدعم للمؤسسات التي تعلم اللغة الفرنسية ، فانها مطالبة بمساعدة الاردن ومن خلال وسائل الاعلام الفرنسية المتعددة على ترويج وتعريف المواطن الفرنسي بالاماكن السياحية والاثرية وغيرها والمتواجدة في الاردن كجزء من العلاقات الثقافية بين

البلدين . ويمكن ان يتم ذلك من خلال تحديد ساعات محددة اسبوعيا او شهريا في التلفزيون الفرنسي لترويج السياحة للأردن مقابل ساعات البث الطويلة يوميا للبرامج الفرنسية في التلفزيون الاردني والتي اصبحت تزداد في الآونة الأخيرة . كما أن موقع الاردن الجغرافي واحتوائه على العديد من الاماكن السياحية والأثرية ، وانخفاض تكلفة السياحة فيه مقارنة مع دول أخرى ، لعامل هام وحافز لجذب العديد من السياح الفرنسيين سنويا . وعليه ، فان هذا الأمر يتطلب ، وكما ذكر آنفا ، جهدا مشتركا عملا بمبدأ المصالح والمنافع المشتركة .

٢-٢-٤ تنفيذ المشاريع

ساهم التعاون الاقتصادي بين فرنسا والاردن في تنفيذ العديد من المشاريع الانمائية سواء أكانت في مجال البنية التحتية كتنفيذ العديد من مشاريع الاتصالات السلكية واللاسلكية . أم في مجال المشاريع الانتاجية كمجمع الاسمدة الذي يعتبر إحدى دعائم الاقتصاد الاردني . وبما ان المساعدات الفرنسية التي قدمت للأردن والتي تقدم حاليا مشروطة بتمويل البضائع والخدمات الفرنسية المنشأ فإن كثيرا من الشركات الفرنسية قامت بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية ، وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ نفذت الشركات الفرنسية بعض المشاريع وهي تطوير محطة التلفزيون من خلال انشاء المحطة الارضية والتدريب في قطاع الاتصالات والخدمات الهندسية في كل

من مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية ودائرة الطرق في وزارة الاشغال العامة . وفي عام ١٩٩٣ حصلت الشركة الفرنسية TELSPACE ALCATEL على عقد لتنفيذ مشروع المحطة الارضية / بقعة ٤ . وكذلك الشركة Alsthom (European Gas Turbines) على عقد لتنفيذ مشروع انشاء محطتي غاز توربينيتين في رحاب / محافظة اربد . كما أنه من المتوقع حصول بعض الشركات الفرنسية وخلال العام الحالي ١٩٩٤ على عقود تنفيذ بعض المشاريع في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه فيما اذا احيلت عطاءات هذه الشركات على شركات فرنسية (٨) .

إن العلاقات الإقتصادية الاردنية الفرنسية ومنذ بداية التسعينات تأخذ بالتطور والاتساع ليس على المستوى المحلي فحسب وانما تأخذ فرنسا في حساباتها موقع الاردن الاقتصادي بالنسبة لكل من العراق بعد رفع الحصار الإقتصادي المفروض عليه وبالنسبة للإقتصاد الفلسطيني في مرحلة ما بعد السلام . حيث تعتبر فرنسا الاردن مركزا اقتصاديا لنشاطاتها الاقتصادية في مجال تنفيذ المشاريع ، وتعتمد في هذا التوجه على سياسة التنفيذ المباشر للمشاريع وعلى أساس التنفيذ المشترك بين فرنسا والاردن Joint Venture .

(٨) وزارة التخطيط ، عمان / الاردن.

ساهمت فرنسا بالإضافة الى اليابان في بناء شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال تقديم القروض لتمويل مشاريع متعددة في هذا القطاع . وقد تمثلت المساعدات الثنائية الفرنسية للأردن بتقديم القروض المختلطة Mixed Credits منذ عام ١٩٧٧ ولغاية عام ١٩٨٥ . وبعد أزمة الخليج قدمت الحكومة الفرنية مساعدات رأسمالية (قروض) بشروط سهلة سواء لدعم ميزان المدفوعات الاردني او لتمويل مشاريع تنموية احيلت عطاءاتها على شركات فرنسية .

أما المساعدات الفنية فقد تمثلت بمساعدات ثقافية في مجالات مختلفة . وقد بدأ التعاون الفرنسي الفني والثقافي والعلمي منذ توقيع اتفاقية التعاون الثقافي والفني بين البلدين عام ١٩٦٥ . ومن خلال هذه الاتفاقية تم تشكيل لجنة مشتركة اردنية فرنسية تجتمع بشكل دوري كل ثلاث سنوات منذ عام ١٩٦٧ . وكان آخر اجتماعات لهذه اللجنة الاجتماع التاسع ، الذي عقد في عمان في شهر تشرين أول عام ١٩٩١ . وكذلك التوقيع على برنامج عمل تضمن تقديم مساعدات على شكل دورات تدريبية ، خبراء ، وبعض الاجهزة لتنفيذ بعض النشاطات في مجالات مختلفة كالمياه ، علوم القانون ، الصحة ، الخرائط ، الاتصالات السلكية واللاسلكية ، الآثار والتعليم العالي . بالإضافة الى المسعدات الاخرى في مجال الاعلام . والجدير بالذكر أن الاجتماع العاشر للجنة الاردنية الفرنسية المشتركة سيتم عقده في

نهاية هذا العام ١٩٩٤ .

ولبيان حجم ونوعية المساعدات الثنائية الفرنسية التي قدمت للأردن لغاية تاريخه سواء أكانت مساعدات رأسمالية (قروض) أم ثقافية وعلمية أو اعلامية ، فاننا سنتعرض في هذا الفصل لبيان حجم ونوعية هذه المساعدات بعد تقديم موجز لآلية التعاون الثنائي او آلية تقديم هذه المساعدات .

٢-٢-١ آلية تقديم المساعدات الفرنسية الثنائية

تقدم المساعدات الرأسمالية الفرنسية من خلال توقيع بروتوكول مالي بين الحكومتين يبين حجم القرض وشروطه التمويلية وأغراض استعماله الى آخره . وقد كانت تقدم هذه المساعدات ولغاية عام ١٩٨٨ من خلال قرض مختلط ، جزء حكومي مقدم من الخزينة الفرنسية وبشروط سهلة وجزء تجاري بكفالة الحكومة الفرنسية وبشروط تجارية . ويشترط استعمال هذين الجزئين معا وبنسبة مئوية يحددها البروتوكول كنسبة ١:٣ .

وبعد عام ١٩٨٨ ، وبعد الأزمة الإقتصادية التي مر بها الاردن فقد اصبحت المساعدات الرأسمالية الفرنسية تقدم من الخزينة الفرنسية. أي بشروط ميسرة .

أما الخطوات والآلية المتبعة في تقديم مثل هذه البروتوكولات المالية فيتم بناء على طلب رسمي تقدمه الحكومة الاردنية من خلال

وزارة التخطيط الى الحكومة الفرنسية تطلب فيه تخصيص مبلغ معين لتمويل مشروع او مشاريع في قطاعات محددة . وإذا ما أحيل عطاء هذه المشاريع على شركات فرنسية فيتم التوقيع على البروتوكول المالي بعد المفاوضة على شروطه بين الحكومتين .

بالنسبة للمساعدات الفنية والثقافية والعلمية وغيرها ، فتتم عادة من خلال الاتفاق الذي يتم كل ثلاث سنوات في نهاية اجتماعات اللجنة الاردنية الفرنسية المشتركة . حيث يتمثل في هذه الاجتماعات عدد من الوزارات والمؤسسات الاردنية وتشكل الجانب الاردني في هذه الاجتماعات .

إضافة الى آلية تقديم المساعدات المذكورة ، فهناك مساعدات تعتبر مساعدات استثنائية كالمساعدات التي قدمتها وتقدمها بهدف دعم ميزان المدفوعات . ويتم ذلك من خلال طلب رسمي حكومي يبين المبررات لمثل هذا الطلب كالعجز في ميزان المدفوعات بسبب ظرف اقتصادي معين او نتيجة لأزمة اقتصادية خانقة أو برنامج تصحيحي تكون الدول المقرضة على بينة منه .

٢-٣-٢ المساعدات الرأسمالية (القروض)

ذكرنا سابقا أن المساعدات الرأسمالية الفرنسية (قروض) بدأت عام ١٩٧٧ ، وكانت تقدم ولغاية عام ١٩٨٩ على شكل قروض مختلطة (جزء سهل وبشروط ميسرة وجزء تجاري وبشروط تجارية) بالإضافة

الى قروض تصديرية . وبعد حرب الخليج وانعكاسات ذلك على الوضع الاقتصادي الاردني تم تقديم قروض سهلة وبشروط ميسرة على شكل دعم ميزان المدفوعات بالإضافة الى قروض من خلال بروتوكولات مالية لتمويل مشاريع تنموية ، وفيما يلي تفصيلا لهذه القروض(٩):

أ) قروض تنموية مختلطة :

- بتاريخ ١٩٧٧/٣/٨ تم توقيع بروتوكول مالي بقيمة ٢٥٠ مليون فرنك فرنسي لتمويل مشروع الاسمدة ، ٤٥ مليون فرنك من هذا القرض بشروط سهلة و ٢٠٥ مليون فرنك بشروط تجارية . وقد تمت زيادة قيمة هذا البروتوكول بقيمة ٨٠ مليون فرنك فرنسي بتاريخ ١٩٨١/٢/١٢ .

- بتاريخ ١٩٧٩/٩/٧ تم توقيع بروتوكول مالي بقيمة ٢٩٠٤٣ر مليون فرنك فرنسي لتمويل مشروع مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية / المرحلة الاولى ، وقد تمت زيادة قيمة هذا البروتوكول الى ٥٩٠ مليون فرنك فرنسي بتاريخ ١٩٨١/٢/١٢ . ثلثي قيمة هذا القرض المقدم بموجب البروتوكول المذكور (٤٤٢ر٥ مليون فرنك فرنسي) بشروط تجارية والثلث الباقي (١٤٧ر٥ مليون فرنك فرنسي) بشروط ميسرة ، أي بنسبة ٣ :١.

- بتاريخ ١٩٨٥/٣/٥ تم التوقيع على بروتوكول مالي بقيمة ٢٠٠

(٩) وزارة التخطيط / عمان - الاردن .

مليون فرنك فرنسي لتمويل مشاريع تنموية مختلفة . ويتكون أيضا من جزئين جزء بشروط سهلة بقيمة ٦٠ مليون فرنك فرنسي وجزء تجاري بقيمة ١٤٠ مليون فرنك فرنسي . ولم يستغل من مجموع القرض سوى مبلغ حوالي ٤٠ مليون فرنك فرنسي لتمويل مشروع المحطة الأرضية / التلفزيون الاردني ومشروع التدريب في مؤسسة المواصلات ومشروع الخدمات الهندسية لوزارة الاشغال العامة . وجميع هذه المشاريع قد تم تمويلها في عام ١٩٨٨ .

ب) قروض بهدف دعم ميزان المدفوعات

لقد شعرت فرنسا كغيرها من الدول الصناعية كألمانيا واليابان وغيرها بما عانى ويعاني منه الاردن إثر أزمة الخليج . هذه الآثار التي انعكست على معظم قطاعات الاقتصاد الاردني ، بالاضافة الى اعباء من الديون وعجز هائل في ميزان المدفوعات . حيث بلغت ديون الاردن حتى نهاية شهر حزيران عام ١٩٩٣ حوالي (٧) ملايين دولار امريكي ، ويقدر ذلك بنسبة ١٤٦٪ من الدخل القومي الاجمالي لعام ١٩٩٢ ، ٢٤٥٪ من مجموع الصادرات الاردنية من البضائع والخدمات عام ١٩٩٢ . كل ذلك ادى الى عجز في ميزان المدفوعات الاردني والى الحد من قدرة الحكومة الاردنية من تنفيذ بعض المشاريع والخدمات الاجتماعية .

في ظل الاوضاع الاقتصادية المذكورة وكدعم للاردن للتغلب على

الصعوبات المالية الناجمة عن حرب الخليج وخاصة العجز في ميزان المدفوعات ، قدمت الحكومة الفرنسية قرضين بشروط ميسرة ومن خلال بروتوكولين ماليين . الأول عام ١٩٩٠ وبقيمة (١٠٠) مليون فرنك فرنسي (١٩ مليون دولار امريكي والثاني عام ١٩٩١ وبقيمة (١٢٠) مليون فرنك فرنسي (٢٢ مليون دولار امريكي) لتمويل مستوردات الاردن من فرنسا مقابل تقديم مستندات بهذا الخصوص كإجراء سحب سريع للقرضين المذكورين . أما شروط هذين القرضين فكانت على الشكل التالي (١٠) :

الأول : يسدد على ١٥ سنة بما في ذلك ٥ر٧ سنة كفترة امهال ، وبفائدة ٥ر١٪ سنويا .

الثاني : يسدد على ١٧ سنة بما في ذلك ٧ سنوات كفترة امهال ، وبفائدة ١٪ سنويا .

وقد تم سحب هذه القروض بشكل سريع ومقابل مستندات كما ذكر آنفا .

ج) قروض تنموية بشروط سهلة :

وهذه القروض تقدم عادة من الخزينة الفرنسية ولا يشترط مزجها او استغلالها مع أجزاء أخرى من قروض تجارية . وقد قدمت

(١٠) وزارة التخطيط / عمان - الاردن .

الحكومة الفرنسية خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ قرضين بقيمة ١٦٣ مليون مارك ومن خلال بروتوكولين ماليين كانا على الشكل التالي :

- البروتوكول المالي الموقع بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٨ بقيمة ٨٠ مليون فرنك فرنسي (٧ر١٤ مليون دولار امريكي) لتمويل مشروع المحطة الاردنية بقعة/٤ . أما الشروط المالية لهذا القرض فكانت على الشكل التالي :

فترة السداد : ٢٠ سنة من ضمنها فترة امهال مدتها ١٠ سنوات

الفائدة : ١٪ سنويا .

- البروتوكول المالي الموقع بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢ بقيمة ٨٠ مليون فرنك فرنسي والذي تم تعديله بتاريخ ١٩٩٤/١/١٣ ليصبح ٨٣ مليون فرنك فرنسي . وقد تم توفير هذا القرض لتمويل وحدتي توليد غازيتين في رحاب/محافظة اربد . أما شروط هذا القرض فكانت على الشكل التالي :

فترة السداد : ٢٠ سنة من ضمنها فترة سماح مدتها ١٠ سنوات

الفائدة : ١٪ سنويا .

د) قروض مكفولة من قبل الحكومة الأردنية (١١) :

وكانت هذه القروض على الشكل التالي :

(١١) وزارة المالية /عمان - الاردن .

- الملكية الأردنية / بوابة الفندق (٢١٧ر٥٥٦ر٨٢) فرنك فرنسي بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣١.

- الملكية الاردنية /قطع الغيار بقيمة (٠٦٧ر٥٤٠ر٥) دولار امريكي بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٧ .

- الملكية الاردنية الطيران التشبيهي (٥٨٢ر٩٩٢ر١٦) دولار امريكي بتاريخ ١٩٨٨/٥/٩ .

بالإضافة الى ما تقدم فان البنوك الفرنسية هي مسؤولة عن عقد ايجار طائرات نقل مدنية Lockheed Tristar and Airbus بقيمة ٣٥٠ مليون دينار (١٢) .

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الاردنية تسعى حاليا للحصول على بروتوكول مالي جديد خلال العام الحالي ١٩٩٤ بقيمة ٨٠ مليون فرنك فرنسي لتمويل مشاريع في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية (مشروع مقسم تلاع العلي) وقطاع المياه أو غيرها . كما أنه ستجري المفاوضة على شروط هذا القرض بين الحكومتين وتوقيعه في النصف الثاني من عام ١٩٩٤ . ولتلخيص القروض الثنائية المختلطة والتنموية والاستثنائية التي حصلت عليها الاردن من الحكومة الفرنسية نورد الجدول التالي :

(١٢) الملحق التجاري الفرنسي /عمان - الاردن .

القروض الثنائية المختلطة والتنموية والاستثنائية التي حصلت عليها الاردن من فرنسا

(مليون فرنك فرنسي)

اسم المشروع	القيمة	تاريخ التوقيع
قروض تنموية مختلطة		
- مشروع مصنع الأسمدة	٢٥٠	١٩٧٧/٣/٨
- مشروع مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية / المرحلة الأولى	٥٩٠	١٩٧٩/٦/٧ والتعديل ١٩٨٢/٢/١٢
- مشاريع مختلفة	٤٠	١٩٨٥/٣/٥
قروض تمويلية استثنائية		
- دعم ميزان المدفوعات	١٠٠	١٩٩٠/١٢/١٠
- دعم ميزان المدفوعات	١٢٠	١٩٩١/١٢/٢
قروض تنموية بشروط سهلة		
- مشروع المحطة الارضية /بقعة٤	٨٠	١٩٩٢/١٢/٨
- مشروع محطتي توليد غازيتين/رحاب	٨٣	١٩٩٣/١٢/٢ والتعديل ١٩٩٤/١/١٣

٢-٣-٢ المساعدات الثقافية والعلمية والتقنية

قدمت الحكومة الفرنسية للعديد من المؤسسات الاردنية مساعدات ثقافية وتقنية كالمركز الجغرافي الملكي ومحطة العلوم البحرية في العقبة . كما أن هناك تعاونا بين دائرة الآثار الاردنية والمؤسسات الفرنسية في مجال التنقيب عن الآثار وتقديم الدورات والبعثات في هذا المجال . بالإضافة الى ذلك قدمت الحكومة الفرنسية ومن خلال اتفاقية التعاون الثقافي والفني الموقعة بين البلدين عام ١٩٦٥ عددا من البعثات في مجال القانون واللغات والعلوم الارضية وغيرها .

إضافة الى هذا النوع من المساعدات فقد تم ابرام اتفاقيات تعاون بين الجامعة الاردنية وبعض الجامعات الفرنسية تم من خلالها تبادل الخبرات والمدرسين وتقديم بعض البعثات لكوادر الجامعة الاردنية . وقد شمل التعاون العلمي بين البلدين تقديم أجهزة ومعدات ودورات تدريبية للمركز الجغرافي الملكي منذ ان تم تأسيسه بالإضافة الى التعاون في المجال الثقافي والآداب واللغات . حيث تقدم الحكومة الفرنسية من خلال وزارة التخطيط عددا من الدورات في اللغة الفرنسية تعقد في المعاهد المتواجدة في عمان لهذا الغرض . ويتم تمويل هذه الدورات من المساعدات الفنية الفرنسية . وفي حقيقة الحال فان هذه المساعدات يجب ان تشمل تقديم المعرفة والتكنولوجيا الفرنسية المتقدمة والملائمة للمؤسسات العلمية الاردنية ليكون هذا التعاون متكاملا لتحقيق الاهداف المتوخاه منه . وان لا يقتصر على مواضيع اساسية فقط كتعليم اللغة الفرنسية وتوفير بعض الدورات او البعثات . فهناك الكثير من المساعدات العلمية والتقنية يمكن تقديمها في مجالات اخرى اضافة الى المساعدات التي تقدم في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والتي تعتبر كمساعدات مرافقة لمشاريع تمول من مساعدات رأسمالية (قروض) فرنسية .

الفصل الثالث

التعاون في مجال الإعلام

٣-١ مقدمة

ذكرنا سابقا أن من أهداف التعاون الثنائي بين فرنسا ودول العالم الثالث هو نشر الثقافة واللغة الفرنسية لتكون على مستوى من اللغة الإنجليزية . ويدعم ذلك أن طبيعة المساعدات الفنية ، وكما هو مبين في الفصل الثالث ، يتركز معظمها في المجالات الثقافية والإعلامية وادخال اللغة الفرنسية في المدارس الى غير ذلك . أما بالنسبة للإعلام وهو أحد الركائز الأساسية لنشر اللغة والثقافة الفرنسية ، فقد اولت الحكومة الفرنسية هذا الموضوع أهمية فائقة . وخلال زيارة فخامة الرئيس الفرنسي الأخيرة للأردن عام ١٩٩٣ ، تم التوقيع على اتفاقية تعاون في مجال البث الإذاعي بين الحكومتين الاردنية والفرنسية . كما أنه ووفقا لاتفاقية التعاون الثقافي والفني الموقعة بين البلدين بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٦ قدمت الحكومة الفرنسية مساعدات فنية في مجال الإعلام والبث التلفزيوني كالتدريب وتوفير بعض الأجهزة والمعدات لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون الاردني وكذلك في مجال البرامج . كما أن هناك تعاونا مشتركا بين مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الاردني واذاعة فرنسا الدولية .

٢ - ٢ التعاون في مجال البث الإذاعي

لتطوير التعاون القائم بين المؤسسات المعنية في كلا البلدين في هذا المجال ، فقد تم التوقيع على اتفاقية تعاون في مجال البث الإذاعي بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٨ بهدف تنمية التعاون الاردني الفرنسي وبالاخص في تقديم الدعم للبدء ببرنامج يومي باللغة الفرنسية عبر موجات الإذاعة الاردنية . وأهم ما تضمنته هذه الاتفاقية ما يلي (١٣):

- تأخذ الحكومة الاردنية التدابير اللازمة لكي تدخل الإذاعة الاردنية على موجتها فقرة يومية مدتها ساعتين لبرنامج باللغة الفرنسية على ذبذبة (FM) .

- تضع الحكومة الفرنسية خبيرا تحت تصرف الإذاعة الاردنية ، وذلك للفترة اللازمة لتنفيذ البرنامج الذي سيتم بثه باللغة الفرنسية في الإذاعة الاردنية .

- تأخذ الحكومة الاردنية التدابير اللازمة لكي تتمكن الإذاعة الاردنية من تأليف فريق من مقدمي برامج وصحفيين وفنيين اردنيين للعمل مع الخبير الفرنسي على اخراج البرنامج باللغة الفرنسية .

- تقوم الحكومة الفرنسية بتزويد الإذاعة الاردنية بجهاز ارسال لاسلكي FM لبث البرنامج المشار اليه وبعض المعدات (جهاز

(١٣) وزارة الإعلام / عمان - الاردن .

ريبورتاج) وذلك لتسهيل اخراج برامجها في الاردن . تبقى هذه المعدات المقدمة من فرنسا ملكا للإذاعة الاردنية عند نهاية مهمة الخبير الفرنسي لكي تستخدمها في مواصلة بث البرنامج الفرنسي .

- تضع الحكومة الفرنسية برنامجا للتدريب يهدف الى الإعداد والاتقان لمبعوثين اردنيين مسؤولين في اخراج البرنامج باللغة الفرنسية .

- تقوم الحكومة الفرنسية بواسطة اذاعة فرنسا الدولية بتزويد الإذاعة الاردنية مجانا بعدد من البرامج المنوعة معفية من الرسوم عبر الاقمار الصناعية او على كاسيتات . أما بالنسبة لتأمين البرامج للإذاعة الاردنية من قبل شركات فرنسية اخرى للبث الإذاعي والشروط المادية وبثها في الاردن تتم عن طريق ابرام اتفاقيات بهذا الخصوص بين الإذاعة الاردنية والشركات الفرنسية المعنية .

- تضع الحكومة الفرنسية مجانا تحت تصرف الإذاعة الاردنية حصصا لتدريس اللغة الفرنسية تبث خلال برنامجها باللغة الفرنسية .

٢ - ٣ التعاون في مجال البرامج والتدريب والبث التلفزيوني :

لإلقاء الضوء على التعاون بين مؤسسة الإذاعة والتلفزيون والحكومة الفرنسية ، وتطور هذا التعاون منذ عام ١٩٦٥ ولغاية عام

١٩٩٢ في مجالات مختلفة نوجز مايلي (١٤) :

أولا :مجال البث التلفزيوني :

- تنفيذا لمقتضيات المادة الثالثة عشرة من اتفاقية التعاون الثقافي والفني بين الحكومتين الاردنية والفرنسية المعقودة بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٦ ، فقد اجتمعت اللجنة المشتركة والتي انيطت بها مهمة وضع برنامج للتعاون بين البلدين بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٦ ، فقد بحثت هذه اللجنة امكانية تبادل البرامج الإذاعية والتلفزيونية والخبراء والمعدات .

- في شهر كانون الأول ١٩٧٧ ، تقرر ايفاد صحفيين فرنسيين (٢) للعمل في مؤسسة التلفزيون من أجل بث نشرة اخبارية باللغة الفرنسية .

- في ٣٠ نيسان ١٩٧٨ ، وقعت اتفاقية بين الحكومتين الاردنية والفرنسية في مجال التلفزيون واتفق على بث برنامج يومي مدته ساعة باللغة الفرنسية يتضمن نشرة اخبارية مدتها ١٥ دقيقة ، على ان توفد الحكومة الفرنسية صحفيين اثنين للإعداد وتقديم النشرة الاخبارية وتدريب الموظفين المحليين .

- في تموز ١٩٧٨ بدىء في بث برنامج يومي باللغة الفرنسية مدته

(١٤) وزارة الإعلام / عمان - الاردن .

ساعة .

- في ١ كانون ثاني ١٩٨١ قرر التلفزيون الاردني تمديد فترة البث الفرنسي من ساعة الى ساعة ونصف .

- في ١ تشرين اول ١٩٨٢ تقرر بث ساعتين في يوم واحد في الاسبوع وهو الجمعة للتمكن من بث فلم طويل .

- يتم حاليا بث برامج طويلة ثلاثة أيام في الاسبوع وهي الخميس والجمعة والاحد أي أن مدة البث ساعتان خلال هذه الايام .

- وخلال العامين ١٩٩١ ، ١٩٩٢ بدأ التلفزيون الاردني في بث برامج فرنسية خارج نطاق الفترة الفرنسية المحددة في بداية البث ، كبث فيلم طويل في فترة متأخرة او بعض المسلسلات والوثائقيات المختارة .

- خلال الدورة الحالية يبث مسلسلات طويلة في اول سبت واحد من كل شهر .

ثانيا : في مجال البرامج :

- لغاية شهر شباط ١٩٩٠ كانت المؤسسة تستلم البرامج على اشرطة (١ بوصة) مرسلة من قبل FRANCE MEDIA INTERNATIONAL وهذه البرامج منتقاة من القنوات الفرنسية الثلاث آنذاك .

- في شباط ١٩٩٠ تم افتتاح محطة عمرة لاستلام البرامج الفرنسية

عبر القمر الصناعي .

- في ١ آذار ١٩٩٠ بدأت المؤسسة في استلام وتسجيل ست ساعات من البرامج المبثة عن طريق CANAL FRANCE INTERNATIONAL.

- في شهر أيلول ١٩٩٢ ازداد البث الفرنسي (CFI) حيث يبدأ في الساعة الثامنة صباحا ولغاية الثانية عشرة ليلا في التوقيت المحلي .

- يتم خلال هذه المدة اختيار وتسجيل البرامج التي تلائم سياسة المؤسسة ليصار الى حفظها في مكتبة الفيديو ومن ثم انتقاء المناسب منها وبرمجته ضمن دوراته البرامجية .

ثالثا : في مجال التدريب :

أ) التدريب في فرنسا :

منذ عام ١٩٨٣ ولغاية الآن تم ارسال معظم موظفي قسم البرامج والاخبار الفرنسية في دورات تدريبية في التلفزيون الفرنسي ومركز تدريب الصحفيين GFPJ في باريس ، حتى يكون باستطاعة الفريق الاردني تحمل مسؤولية بث البرامج والاخبار دون وجود خبراء فرنسيين . وبالفعل انتهت مهام آخر خبير فرنسي في المؤسسة في عام ١٩٨٧ . كما اشتمل برنامج التدريب في فرنسا على ارسال موظفين غير العاملين في القسم الفرنسي من دوائر

الهندسة والديكور والاخبار في دورات قصيرة الأمد في باريس .

ب) التدريب المحلي :

قام الخبراء الفرنسيون المتعاونون في المؤسسة بتدريب الموظفين المحليين خلال فترة وجودهم في الاردن .

وبعد مغادرتهم اوفدت الحكومة الفرنسية خبراء على فترات متباعدة لتدريب الموظفين في القسم الفرنسي وقسم المؤثرات الرقمية ضمن دورات قصيرة الأمد عقدت في المؤسسة وفي مركز التدريب الإذاعي والتلفزيوني .

رابعا : في مجال المعونات الفنية :

قدمت الحكومة الفرنسية معونات فنية لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون اشتملت على :

١) جهازي تسجيل مرئي يوماتيك .

٢) جهاز ارسال اذاعي .

٣) جهاز كمبيوتر PC لاستعمال قسم البرامج الفرنسية .

٤) ديكور استوديو ٢ .

خامسا : في مجال الانتاج المشترك :

تم انتاج البرامج التالية :

١) في عام ١٩٨٥ تم انتاج ١٣ حلقة من برنامج المسابقات باللغة الفرنسية A VOUS DE JOUER مدة الحلقة ١٥ دقيقة الموجه لطلاب المدارس بالتعاون مع المركز الثقافي الفرنسي في عمان حيث قدمت الحكومة الفرنسية دورات في فرنسا وجوائز للفائزين في هذه المسابقة .

٢) في عام ١٩٨٦ تم انتاج ٢٥ حلقة من برنامج تعليم اللغة الفرنسية ENTREE LIBRE مدة الحلقة ٢٥ دقيقة والذي بث على القنال العام والقنال الأجنبي في آن واحد واعيد بثه مرتين . وتم انتاج هذا البرنامج بالتعاون مع المركز الثقافي الفرنسي في عمان كما تم تسويقه في دول الخليج .

٣) اوفدت الحكومة الفرنسية للاردن مخرجا فرنسيا في ثلاث مهمات رسمية للانتاج كما يلي :

أ) في شهر تشرين الثاني ١٩٩٠ برنامج عن قصر عمرة مدته ٢٦ دقيقة .

ب) في شهر حزيران ١٩٩١ برنامج عن البتراء مدته ٢٦ دقيقة .

وقد تم بث هذين البرنامجين على القناة ١ فرنسا الدولية .

ج) حاليا يقوم المخرج المذكور بانتاج حلقات جديدة من البرنامج المحلي (نافذة على ...) بالتعاون مع فريق من دائرة الهندسة وقسم الاخبار الفرنسي .

الفصل الرابع

النظرة المستقبلية للعلاقات الأردنية الفرنسية والتوصيات

٤-١ النظرة المستقبلية

على ضوء ما تم بيانه في هذه الدراسة سواء من حيث مركز فرنسا على المستوى الدولي سياسيا واقتصاديا ، او بالنسبة للعلاقة الخاصة بين الاردن وفرنسا على مختلف المستويات ، فان هذه العلاقات في المستقبل المنظور يمكن لها أن تتطور أكثر مما كانت عليه اذا ما استغلت الامكانات المتاحة في كلا البلدين . وكما ذكرنا سابقا عن الترابط بين الدوافع السياسية والاقتصادية للمساعدات الخارجية وأثر ذلك على أية علاقة بين دولة صناعية كبرى كفرنسا ودولة نامية كالأردن . فهناك اتفاق والتزام من قبل الاردن فيما يتعلق بالقضايا الدولية العادلة والديمقراطية وحقوق الانسان . وهناك مقومات تجعل من الاردن شريكا تجاريا لفرنسا في المنطقة بحكم موقعه وما يتوفر لديه من عوامل أخرى تدعم مثل هذه الشراكة خاصة في مرحلة ما بعد السلام . كما أن فرنسا تحظى بمكانة تقنية عالية في مجال النقل والاتصالات والطاقة وغيرها مما يؤهلها لتنفيذ العديد من المشاريع الإنمائية الاردنية المستقبلية ، سواء أكانت هذه المشاريع على المستوى المحلي او الإقليمي .

على الرغم من كون الاردن من الدول الناطقة بالإنجليزية كلغة

أجنبية اضافية في منطقة الشرق الاوسط الا انه من البلدان الذي سمح ويسمح بانتشار اللغة الفرنسية في مختلف المجالات الإعلامية والتعليمية . ويزداد هذا الانتشار مع ازدياد التعاون الثقافي والمساعدات الثقافية والفنية التي قدمتها وتقدمها فرنسا للأردن . وان العلاقات بين الدول اذا ما قامت على بعض التوازن في المصالح المشتركة فان ديمومتها وتطورها يصبح امرا محققا ومرغوبا فيه . وعليه ، فان التعاون الاردني الفرنسي في المجالات الفنية والعلمية سيكون أكثر نجاعة وفعالية اذا ما أخذ بعين الاعتبار نقل التقنية الفرنسية الملائمة والتي يحتاجها الاردن في المجالات العلمية والصناعية بنفس الدرجة التي يؤخذ بها نشر اللغة والثقافة الفرنسية .

ان التعاون الاقتصادي بين البلدين في المستقبل المنظور يمكن أن يحقق المكاسب لكلا البلدين اذا ما اعتبرا كشريكين منتفعين لا ان ينظر اليهما كعالمين مختلفين ، عالم صناعي وعالم مستهلك . كما ان العلاقة التجارية من طرف واحد بصورة مطلقة ليست في مصلحة الطرفين الا اذا ما تم تعويض ذلك بالدعم المالي وغيره لخلق بعض التوازن واستمرارية التعاون على أسس من المنافع المتبادلة .

إن النظرة المستقبلية للعلاقات بين الاردن وفرنسا توحي بالتفاؤل اذا ما استمرت الاتصالات على مختلف الاصعدة والتعرف على الامكانات المتاحة في كلا البلدين نحو القيام بمشاريع مشتركة

على المستوى المحلي او الاقليمي . كما أن مرحلة ما بعد السلام تتطلب منذ الآن ومن كلا البلدين العمل سويا في سبيل تعاون مشترك في كثير من المجالات والتخطيط لذلك . آخذين بعين الاعتبار عامل الزمن والمستجدات في المنطقة . فلدى فرنسا الامكانيات الاقتصادية والصناعية والتقنية المتقدمة ولدى الاردن موقعه واستقراره السياسي وقواه البشرية المؤهلة وبنيته التحتية الكاملة . وهذه الامكانيات اذا ما اجتمعت فانها تشكل تعاونا اقتصاديا وتجاريا متكاملا في المنطقة تتمثل فيه مصلحة البلدين ويكون نواة لتعاون اقليمي اعم واشمل .

٤-٢ التوصيات

- نظرا لما تتمتع به فرنسا كدولة كبرى من الدول الخمس في مجلس الأمن ومن الدول الصناعية السبع الهامة على مستوى الصناعة والتصدير والزراعة والتقنيات في المجالات المختلفة ، فان دورها يجب ان يكون أكبر وأكثر حزما بالنسبة للقضايا الدولية عامة والقضايا العربية عامة . سواء أكان هذا الدور من خلال المجموعة الاوروبية او من خلال موقف فردي . فعلا سبيل المثال : يمكن لفرنسا ان يكون لها دورا أكثر فاعلية بالنسبة للقضايا العربية الراهنة وبالنسبة لقضية السلام في المنطقة . وكذلك ايجاد التسوية العادلة لمحنة البوسنة والهرسك ضمن اطار الشرعية الدولية والدفاع عن مباديء الحرية وحقوق الانسان والتي طالما

آمنت بها فرنسا . كما أن الوقوف الى جانب الاردن في أية قضية او تسوية مستقبلية في المنطقة تتناسب والتضحيات والإلتزامات الدولية التي التزم بها لمطلب أساسي . والمقصود هنا دور الاردن السياسي في المنطقة ماضيا وحاضرا ومستقبلا . كما أن تأييد مبدأ توزيع الثروات في المنطقة توزيعا عادلا لجدير بالأخذ بعين الاعتبار لردم الهوة الناجمة عن عدم التوازن في المداخيل في المنطقة ولدعم الاستقرار فيها .

- إن تشكيل هيئة او مجموعة في البرلمان الفرنسي على غرار المجموعات التي تم تشكيلها في برلمانات بعض الدول الكبرى سواء تحت اسم جمعية صداقة او مجموعة عمل لتعمل مع مجموعة نظيرة لها من مجلس الامة الاردني لعامل مساعد وداعم للعلاقات المستقبلية بين البلدين . وذلك من خلال التعرف على وجهات النظر السياسية والاقتصادية والاتفاق على مباديء موحدة بالنسبة للقضايا الدولية العادلة . والأهم من ذلك فان فرنسا تستطيع استعمال نفوذها داخل اللجنة المشكلة لبحث قضية التعاون الاقتصادي في المحادثات المتعددة الاطراف من خلال عدم اغفال دور الاردن المركزي والفعال في المنطقة .

- بالنسبة للعلاقات الإقتصادية بين الاردن وفرنسا ، فان فرنسا ساهمت مع بعض الدول الاخرى في بناء البنية التحتية للاقتصاد الاردني . ولكن هناك مستجدات ومعطيات تتطلب من فرنسا

موقفا داعما اقتصاديا للأردن في الظروف الحالية . وكذلك المطلوب ان يكون هذا الدعم دعما تنمويا ماليا بعيدا عن الدوافع التجارية على الاقل في الوقت الراهن لتمكين الاردن من الوفاء بالتزاماته الدولية وتنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يقوم بتطبيقه حاليا على الرغم من انعكاساته وآثاره . كما أن التجارة بين البلدين ، وكما لاحظنا في الفصل الثاني ، هي من طرف واحد . فقد بلغت المستوردات الاردنية من فرنسا عام ١٩٩٣ حوالي ٥ر٩٨ مليون دينار اردني وعام ١٩٩٢ حوالي (٧٨) مليون دينار اردني . واذا ما اضفنا الى ذلك ما سيتم استيراده من فرنسا عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ، نتيجة للبروتوكولين الماليين الاخيرين بقيمة (١٦٣) مليون فرنك فرنسي فان مستوردات الاردن تتجاوز مبلغ ١٢٠ مليون دينار اردني سنويا خلال العامين المذكورين . والمطلوب هنا هو توفير الدعم المالي على شكل مساعدات رأسمالية استثنائية سواء على شكل دعم لميزان المدفوعات او على شكل تمويل مستوردات مقابل مستندات Commodity Imports Loans . وذلك ليستطيع الاردن سداد ديونه لفرنسا والوفاء بالتزاماته التنموية والاجتماعية وغيرها .

- تستطيع فرنسا ، ومن خلال التعاون الثقافي الإعلامي والعلمي القائم بين البلدين ، ان تقدم العون للأردن ، ومقابل البث التلفزيوني الاردني للبرامج الفرنسية واللغة الفرنسية ، ان تبث اشرطة سياحية عن المواقع الأثرية والسياحية في الاردن من خلال

وسائل الاعلام الفرنسية بهدف تشجيع السياحة الفرنسية وتوجيهها نحو الاردن بالإضافة الى تقديم التقنيات الملائمة والتدريب في مجال الاعلام والتلفزيون ودعم الابحاث العلمية المشتركة بين المؤسسات العلمية في كلا البلدين وذلك بما يتلاءم واحتياجات الاردن الحالية والمستقبلية .

- ان تقديم فرنسا بصفة منفردة ، التمويل لمشاريع التنمية الاردنية الحالية او المستقبلية ، سواء أكانت مشاريع محلية أم اقليمية ، والتي تتطلب تمويلا هائلا كمشاريع الطاقة والمياه والمواصلات ، او من خلال المجموعة الاوروبية واستغلال دورها الفاعل في قرارات المجموعة بالنسبة لهذا الموضوع لهو مطلب أساسي تفرضه العلاقة المميزة بين البلدين . كما ان دعم فرنسا المتواصل لقضايا الاردن الاقتصادية سواء على صعيد صندوق النقد الدولي او نادي باريس وشطب جزء من المديونية او شرائها لهو دعم ينظر اليه الاردن بعين الثقة بحكم دور الاردن المركزي في المنطقة وما يترتب عليه حاضرا ومستقبلا .

- اذا ما نظرنا الى ما يمكن ان يتمخض عن عملية السلام في المنطقة، ورفع الحصار عن العراق ، فان الاردن سيكون له دورا مميزا وحلقة وصل في التعاون الاقتصادي بين فرنسا ودول المنطقة . وعليه فان على رجال الاعمال الفرنسيين أخذ هذا بعين الاعتبار في توثيق العلاقات الاقتصادية بين البلدين سواء في مجال المشاريع

المشتركة او غيرها . ويمكن ان يتم ذلك من خلال الاتصال وتبادل الزيارات بين رجال الاعمال في كلا البلدين للاطلاع على الامكانيات المتاحة والمساهمة في المعارض والندوات . خاصة ان الشعب الفرنسي لا يعرف الكثير عن الاردن سابقا الى ان كان لجلالة الملك الحسين المعظم الدور الفاعل والنشط في ابراز دور الاردن وامكانياته السياسية والاقتصادية والبشرية لدى الشعب والقيادة الفرنسية .

- استمرارية الاتصالات بين رجال الاعمال والاقتصاد والتعرف على الامكانيات المتاحة للعمل المشترك يعتبر احدى القواسم المشتركة لعلاقات افضل وتعاون فعال . وما الندوة التي عقدت في باريس خلال الاسبوع الاول من شهر ايار عام ١٩٩٤ من قبل رجال الاعمال في كلا البلدين حول آفاق التعاون الا خطوة على طريق خلق مثل هذه القواسم التي تبنى على اساس المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة وايجاد الآلية المناسبة لتحقيق ذلك .

- مقابل ماهو مطلوب من فرنسا من مساعدات فانه من الممكن ان تزداد مساهمة الشركات الفرنسية في تنفيذ بعض المشاريع التنموية المحلية والاقليمية وخاصة في مرحلة ما بعد السلام كمشاريع الطرق والسكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية والمشاريع الاخرى ذات التقنية الملائمة . مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة التمويل انطلاقا من مبدأ المنافع المتبادلة بين البلدين .

- أن يتم التنسيق بين البلدين في مجال تنفيذ بعض المشاريع الاقليمية على اساس الشراكة وخاصة بالنسبة للمشاريع المطروحة في مرحلة ما بعد السلام . وان تكون مثل هذه المشاريع بمثابة انطلاقة نحو مشاريع اقليمية في المنطقة وخاصة بعد رفع الحصار عن العراق .

- ان اتباع مبدأ المنافع المتبادلة في التعاون بين البلدين في مختلف المجالات والنظرة الواقعية لمصادر المساعدات الفرنسية من جانب الاردن مع الاخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والاولويات الاردنية من جانب فرنسا لهو خير ضمان لتعاون مستقبلي بناء .

الملاحق

ملحق رقم (١)
بعض المواد المستوردة من فرنسا والتي تزيد قيمة كل مادة منها على (٥٠٠) ألف دينار اردني عام ١٩٩٢

اسم المادة	القيمة
طيور دواجن مذبوحة ، طازجة أو مبردة أو مجمدة	٣ر٣٧٢ر٧٨٥
انواع الجبن الاخرى عدا الجبن الابيض وجبن القشقوان	٢ر٥٦٧ر١٧٨
شعير	٣ر٨٤٥ر٥١٥
زيوت تشحيم ومواد تشحيم	٣ر٢١٢ر٣٠٣
كحول المثيل - الميثانول	١ر١٣٢ر٤٢٩
أحماض كربوكسيلية فرادية وانهدريداتها	٠ر٥٣٢ر٩٤٠
أدوية للطب البشري	٢ر٩٦٥ر٥١٤
أدوية للطب البيطري	٠ر٥٦٥ر٧١٠
الروائح العطرية	١ر٨٢٠ر٩٠٦
مبيدات اعشاب وفطريات ضارة للنباتات	٠ر٦٧٨ر٨٧٤
محضرات ضبط الاشعال في وقود المحركات ، محضرات منع التاكسد والتصمغ	٠ر٥٥٦ر٥٦٥
منتجات ومحضرات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها	٠ر٩٧٩ر٢٢٦
سوائل او عجن للاستعمال الصناعي	٠ر٥٤٥ر١٩٠
الحبيبات عدا المصنوعة من مادة البولي فينيل	١ر١٩٣ر٨٦٢
اطارات خارجية جديدة او مجددة	٠ر٧٦٦ر٦٧٣
عجائن الورق	٠ر٨٨٩ر٤٢٥
قناني وبرطمانات من زجاج معدة لنقل او تعبأة السلع	٠ر٥٣٩ر٧١٧
ادوات مائدة ومطبخ واستعمالات منزلية من زجاج	١ر٤٤٤ر٢٥٦
الواح وصفائح من حديد او صلب مجلخة بالحرارة او بدونها	١ر٨٩٥ر٩٩١
مراجل واجهزة مشعة للحرارة للتدفئة المركزية	١ر٥٨٤ر٥٨٧
اعمدة نقل الحركة مستقيمة او مفصلية	١ر٥٤١ر١١٥
قطع واجزاء التلفزيونات	١ر٠٠٦ر٦٠٠
أجهزة كهربائية لوصل وقطع ووقاية وتقسيم التيار الكهربائي	٠ر٥٩٣ر٥٦٠
أجزاء وقطع منفصلة ولوازم السيارات	١ر٣٥٧ر٧٥٧
أجزاء وقطع منفصلة للطائرات	١٤ر٠٣٢ر٤٥٩
ادوات واجهزة للطب والجراحة وطب الاسنان والطب البيطري	٠ر٧٧١ر٤٩٨

ملحق رقم (٢)
الصادرات الأردنية الى فرنسا خلال عام ١٩٩٢

اسم المادة المصدرة	القيمة
مصارين كاملة او مجزأة	٥٧ر٧٩٠
خضر ونباتات طازجة	١١٣ر٩٤٧
املاح البوتاس الطبيعية الخام	٧٧٤ر٤١٠
ادوات للاستعمالات المنزلية وللمائدة	١ر٣٥٠
تماثيل صغيرة واصناف للزينة والزخرفة	٥ر٠٠٠
لوحات وصور ورسوم يدوية	١٠ر٠٠٠

المراجع

أولا : الكتب

١) الاحمد ، احمد قاسم ، التعاون الاقتصادي بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية المانيا . مركز الدراسات الدولية ، الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٩٣ ، عمان – الاردن .

ثانيا : النشرات

١) وزارة التخطيط ، عمان / الاردن .

٢) السفارة الفرنسية : نشرة عن الاقتصاد الفرنسي «هذه فرنسا»

٣) دائرة الإحصاءات العامة ، عمان / الاردن .

٤) الملحق التجاري الفرنسي ، عمان – الاردن .

٥) وزارة السياحة ، عمان / الاردن .

٦) Foreign Aid Effeciency in Jordan1976-1990, Dr. Saleh, M.J.1991

٧) السفارة الفرنسية «نشرة اعلامية» ، عمان / الاردن .

٨) وزارة المالية ، عمان / الاردن .

٩) الملحق التجاري الفرنسي ، عمان / الاردن .

١٠) وزارة الاعلام ، عمان / الاردن .